



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الخميس

17 رجب 1441 – 12 مارس 2020





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



1

هيئة حقوق الإنسان

«حقوق الإنسان» توجه بمتابعة ملاحظات «الحكومية» في الشمالية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 رجب 1441هـ - 05 مارس 2020م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2014688>

وجه نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان عبد العزيز الخيَال، فرع الحدود الشمالية بمتابعة عدد من الملاحظات المرصودة من قبل وفد الهيئة حول عدد من القطاعات الحكومية ورفع تقرير عنها، مؤكدا حرصها على الوقوف على الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم ورصد أي قصور في هذا الشأن والعمل على معالجته، واتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

جاء ذلك، خلال زيارة تفقدية لوفد الهيئة برئاسة الخيَال أمس (الأربعاء) لعدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة بالخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين في منطقة الحدود الشمالية.

وشملت الزيارة السجن العام وتوقيف مكافحة المخدرات وحرس الحدود والجامعة في المنطقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مطالبات هيئة المساحة باستقطاب الكوادر الوطنية في التعدين والزلازل والبراكين وتقييم الوضع المائي الشورى يتفق ومجلس الوزراء في هيكل التأشيرات ويرفض التشهير بالمتحرش

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 رجب 1441هـ - 12 مارس 2020م
<http://www.alriyadh.com/1809915>

شوريون يشيدون بخطط الصحة في التصدي لـ«الكورونا» ويؤكدون سلامة النظام الصحي في الكوارث، لم يتوافق الشورى مع مجلس الوزراء في شأن مقترح إضافة فقرة ثالثة للمادة السادسة من نظام مكافحة جريمة التحرش، وبذلك يرفع تقريره إلى الملك ليوجه لما يراه، بعد أن أسقط التصويت أمس الأربعاء توصية اللجنة الأمنية التي تطالب بالموافقة على إضافة الفقرة المشار إليها تعنى بالتشهير بالمتحرش، كما رفض المشروع المقترح من الحكومة، ووافق الشورى على هيكل تأشيرات الزيارة والحج والمرور المعاد للمجلس استناداً للمادة 17 من نظام المجلس وذلك بحضور وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون الشورى محمد أبو ساق، وطالب في شأن آخر، هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بوضع خطة لاستقطاب الكوادر الوطنية من الفنيين والباحثين والخبراء في مجالات التعدين والزلازل والبراكين والمياه الجوفية وغيرها من المجالات التي تقع ضمن اختصاص الهيئة، والتنسيق مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، بإجراء دراسة لتقييم الوضع المائي الحالي للمياه الجوفية، وبناء قواعد بيانات خاصة بالموارد المائية، وتحديث البيانات بشكل دوري ومستمر.

وناقش الشورى تقرير لجنة الصحة وتوصياتها بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة، وأشاد أعضاء بجهود وخطط وتحركات الصحة لمنع انتشار فيروس كورونا، وقال منصور الكريديس «منذ ظهور أول حالات الإصابة بوباء فيروس كورونا تابعنا جميعاً الجهود التي تقوم بها الدولة ممثلة في اللجنة المعنية بمتابعة الوضع الصحي والوبائي لهذا الفيروس والتي يرأسها وزير الصحة» وتابع: وقد تركزت هذه الجهود في النظرة الاستراتيجية في مكافحة الوباء والتي بدأت بالإجراءات الاحترازية الصارمة في توفير أقصى درجات الحماية للمواطنين والمقيمين والزائرين للمملكة وذلك قبل تسجيل أي إصابة مؤكدة، وما تبع ذلك من إجراءات وقائية بعد دخول هذا الفيروس أرض المملكة، وأكد الكريديس أن هذه الإجراءات -بعد حفظ الله- وبشهادة الجميع هي مصدر طمأنينة للمواطنين وأن ما تقوم به الدولة يؤكد حرصها على أن صحة المواطن وسلامته هي أولوية عندها وأنها -بعد حفظ الله- في أيد أمينة، كما أن هذه الجهود الاحترازية سوف تؤدي بإذن الله إلى حماية المملكة من أي تداعيات اقتصادية نتيجة لتفشي هذا الوباء مؤكدة سلامة نظامنا الصحي في حالة وجود أي طوارئ أو كوارث -لا سمح الله- تواجه بلادنا، وختم عضو الشورى «الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده حفظهم الله على حرصهما ودعمهما اللامحدود لجهود اللجنة المعنية بمتابعة الوضع الصحي والوبائي لهذا الوباء في التصدي لهذا المرض ودرء مخاطرة على صحة وسلامة المواطنين.»

وطالبت فاطمة القرني بتكثيف حملات وزارة الصحة الإعلامية عبر الوسائل التقليدية بسبب وجود مواطنين في مناطق المملكة المختلفة من غير مستخدمي وسائل التواصل الجديد التي ركزت عليها توعية الوزارة، ودعا عبدالعزيز الحرقان إلى مراجعة رواتب الأطباء السعوديين بما يتناسب مع تخصصاتهم وخبراتهم في ضوء الرواتب العالية التي يتقاضاها الأطباء في بعض الدول الأخرى، وتمنت منى آل مشيط من وزير الصحة مساندة الطلبة السعوديين الخريجين من جامعات وكليات طب معتمدة من التعليم العالي في منحهم الامتياز وحق التدريب دون رسوم ومنحهم المكافأة، مشيدة بدعم

المملكة لمنظمة الصحة العالمية كما نوهت بدور وزارة الصحة في التصدي لفيروس كورونا ومواجهته، فيما تساءلت فردوس الصالح عن ما تم عمله من قبل الوزارة فيما يخص الملف الصحي الموحد، وشدد عبدالله الجعيان على أهمية أن تراعي الصحة عدد الأسرة في المستشفيات بالنسبة لعدد السكان، ومواكبة المعايير الصحية العالمية في هذا الشأن. إلى ذلك عرض رئيس اللجنة الصحية عبدالله العتيبي تقرير اللجنة بشأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1440-39، وتوصياتها التي طالبت الوزارة بالإسراع في إصلاح البنية التحتية للمستشفيات، لتمكين من المنافسة لاحقاً في ظل مشروع التحول الصحي القادم، ووضع خطة تدريبية شاملة لرفع كفاءة الممارسين الصحيين في التخصصات التمريضية والفنية، وتوفير الدعم اللازم لذلك، كما دعت اللجنة وزارة الصحة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، لتمديد عقد التدريب لمدة عام للأطباء المنخرطين في التدريب في شهادة الاختصاص السعودية لتمكينهم من إيجاد الوظيفة بعد انتهاء التدريب، وطالبت اللجنة في توصياتها الوزارة بتوفير الخدمات الصحية المساندة في تخصصات العلوم الطبية التطبيقية في مراكز الرعاية الصحية الأولية.

وسبق وأن نوه رئيس اللجنة الصحية في مجلس الشورى الدكتور عبدالله العتيبي بما تم اتخاذه من الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي اتخذتها الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية لدعم الجهود الدولية لوقف انتشار فيروس كورونا الجديد (COVID-19)، وأكد تحت قبة المجلس إلى أن هذه الإجراءات تأتي في إطار اهتمام المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظها الله-، بصحة وسلامة المواطنين والمقيمين، كما أشار إلى الإجراءات التي تم اتخاذها للحيلولة دون انتشار الفيروس والحد من آثاره الصحية، ولحماية وسلامة المواطنين والمقيمين قاصدين الحرمين الشريفين انطلاقاً من المقاصد الشرعية للحيلولة دون وقوع أضرار صحية بسبب هذا المرض، ولفت العتيبي إلى أن هذه الإجراءات تندرج ضمن الشروط الوقائية العالمية التي أقرتها منظمة الصحة العالمية للحد من انتشار هذا المرض، ونوه العتيبي بما يقوم به المركز الوطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها من جهود ضمن إطار عمل منظم مع بقية الجهات لاستمرار عملية التقييم ووجود مركز عالمي لطب الحشود يحدد حجم المخاطر من مرض كورونا المستجد وتصنيفها ضمن التجمعات البشرية ووفق الأدلة العلمية وما يترتب عليها من الاحتياطات والاحترازمات.



الراجحي: تبني المبادرات النوعية التي تسهم في تحقيق

الرؤية»

جائزة الأميرة صيته لـ «التميز الاجتماعي» تكرم الفائزين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 17 رجب 1441هـ - 12 مارس 2020م

<https://www.al-madina.com/article/676884>

المدينة - الرياض

A A

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، كرم وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس أمناء الجائزة المهندس أحمد بن سليمان الراجحي أمس الأول الفائزين بجائزة الأميرة صيته بنت عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي في دورتها السابعة للعام 2019 أفراداً وجهات لفروعها الأربعة، بحضور أمير منطقة الرياض صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، وعدد من أصحاب السمو الملكي الأمراء والمعالي والدبلوماسيين والمهتمين بالعمل الاجتماعي.

وقال وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية: إن جائزة الأميرة صيته ومثيلاتها ممن تُقدم خدمات اجتماعية مميزة لهذا الوطن الغالي، إنما هم يعملون يدًا بيد لتحقيق أهداف منظومة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الرامية لتطوير وتحفيز رواد العمل الاجتماعي عبر مساراتٍ متنوعة تماشياً مع تطبيق الوزارة لبرنامج التحول الوطني من أجل تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

وتابع: «إيماناً من الوزارة بأهمية العمل الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من منظومة العمل الاجتماعي فقد سعت الوزارة وما زالت تسعى إلى تبني كل المبادرات النوعية التي تسهم في تحقيق رؤية الوطن الطموحة وتحقيق تطلعات ولاة الأمر حفظهم الله»، مؤكداً أن العمل الوطني يشكل ركيزة أساسية للعمل الاجتماعي ويحظى بدعم الدولة وحرص ولاة الأمر حفظهم الله، مشيراً إلى أن الوزارة أنشأت المنصة الوطنية للتطوع وماضية قُدماً في تأسيس وتفعيل أقسام إدارة التطوع في القطاع غير الربحي، عبر «مأسسة العمل التطوعي»، من أجل زيادة الوعي بأهمية الأعمال التطوعية، ومن ثم زيادة أعداد المتطوعين في المملكة ليصل إلى 300 ألف متطوع لعام 2020، ومليون متطوع بحلول 2030 والذي بدوره سيسهم في زيادة القيمة الاقتصادية للتطوع وترسيخ قيمة التطوع في نفوس أبناء المجتمع كقيمة مضافة.



مستشفى خاص بالأحساء يماطل في صرف رواتب العاملين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 17 رجب 1441هـ - 12 مارس 2020م
<https://www.alwatan.com.sa/article/1039494>

الأحساء: منذر الهزاع

طالب موظفو أحد المستشفيات الخاصة بمحافظة الأحساء - تحتفظ «الوطن» باسمه - الجهات المعنية من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتدخل العاجل والفوري لحل مشكلة تأخر الرواتب التي تصل لـ3 أشهر وهي مشكلة منذ 8 أشهر متكررة، حيث اكتفت إدارة المستشفى بدفع مبلغ 500 ريال فقط من الرواتب، مما اعتبره المتضررون تلاعباً بحقوقهم المالية وعدم الوفاء بالالتزامات المالية اتجاه الموظفين وهنا حسب وصفهم نضع أكثر من علامة استفهام؟ معاناة

تقول إحدى الموظفات «نعاني كثيراً بسبب تقاعس المستشفى بعدم دفع رواتبنا منذ 3 أشهر رغم أن المستشفى يعتبر من أفضل المستشفيات بالمحافظة، ونطالب بتدخل وزارة الموارد البشرية لحل مشكلتنا التي تفرج وتعود مرة أخرى، وتساءلت لماذا لا تلتزم إدارة المستشفى بالصرف فقط بدلاً من الوعود والتهديد بالفصل؟»، وأضافت «نستغرب غياب مكتب العمل عما يحدث رغم نشر شكوانا في مواقع التواصل الاجتماعي، وللمكتب لكن الإجراء يعود بالسلب على الموظفين إما بالفصل أو الحسم من الرواتب».

8 أشهر

كشفت أحد الموظفين لـ«الوطن» هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها تأخير الرواتب، فقد جاهدنا وتحلينا بالصبر خلال الـ8 الأشهر الماضية، حيث إنه يتم تأخير الرواتب شهرين أو 3 أشهر بعد ذلك نُعطى راتباً واحداً فقط. وأضاف «حاولنا حل المشكلة بشتى الطرق، ذهبنا للإدارة وحاولنا شرح مدى تضررنا من هذه المشكلة، ولكن بلا فائدة كل ما نسمعه مجرد وعود حفظناها عن ظهر قلب، حاول أحد الموظفين حل المشكلة بتقديم شكوى إلى وزارة العمل فماذا حدث؟ تم إجبارهم على توقيع استقالته، وتم تغريم المستشفى ولكن لم تحل المشكلة»، وأضاف «منذ ذلك الوقت والموظفون في حالة من الخوف من الطرد». وتابع «منذ أيام تناقشنا مرة أخرى مع الإدارة وأوضحنا لهم عدم احتمالنا للوضع وأنا نفكر جدياً بالتوقف عن العمل لعل ذلك يجعلهم يفكرون ملياً في مدى ضخامة القضية، وكالعادة سمعنا الوعود المتكررة مع تأكيد أنه سيتم إيداع راتب واحد في نهاية الأسبوع، وكانت المفاجأة عندما تم إيداع مبلغ 500 ريال فقط في حسابات الموظفين، لا

نعلم هل يعد هذا استخفافاً بعقولنا؟ فنحن في حالة ضرر وسئنا من تحمل الضرر الذي يلحق بنا فوضعنا الاقتصادي متضرر ما بين أقساط السيارات وإيجار المنزل والمستلزمات العائلية».

رأي قانوني

قال المحامي والمستشار القانوني سلطان عساف السحمة «إن المادة الـ90 من نظام العمل نصت على أنه يجب على صاحب العمل أن يدفع للعمال ذي الأجر الشهرية مرة واحدة في الشهر، وفي حالة مخالفة هذه المادة يقع على صاحب العمل غرامة مالية قدرها 3 آلاف ريال تتعدد بتعدد العمالة، وذلك وفقاً لقرار وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم 178743 وتاريخ 27 / 9 / 1440، وأصدرت المحكمة العمالية أحكاماً قضائية بهذا الخصوص، وأوقعت عليهم الغرامات المالية المستحقة بسبب هذه المخالفات، لذا على العاملين أن يتقدموا بدعاوى للمحاكم العمالية للمطالبة بحقوقهم ولا يحق لصاحب العمل محاسبه العمال أو معاقبتهم بسبب مطالبتهم بحقوقهم المشروعة».

<https://www.alwatan.com.sa/article/1039494>/محلّيات/مستشفى-خاص-بالأحساء-يماطل-في-صرف-

رواتب-العاملين



رقمنة الأحكام بالصك الإلكتروني

المصدر: جريدة الوطن الخميس 17 رجب 1441هـ - 12 مارس 2020م
<https://www.alwatan.com.sa/article/1039498>

الرياض : الوطن

أعلنت وزارة العدل إطلاق خدمة الصك الإلكتروني في المحكمة العامة بالرياض، بعد نجاح التجربة في المحاكم العمالية، حيث تسعى الوزارة بشكل مستمر إلى التحول الإلكتروني للإجراءات والتسهيل على المستفيدين، وتقديم الخدمة بطريقة ميسرة.

وأشارت الوزارة إلى أنه إضافة إلى استثمار الوقت بالشكل الصحيح فقد فعلت الوزارة «الصك الإلكتروني» في المحكمة العامة بالرياض، حيث جرى تحويل أهم خطوات العمل القضائي إلى التعامل الإلكتروني، إذ تعد خدمة «الصك الإلكتروني» نقلة نوعية في الإجراءات القضائية.

وقالت الوزارة: إن إصدار الصك والمصادقة عليه أصبحا يتمان من قبل رئيس الدائرة مباشرة، فيما يجري تسليم صورة الحكم للأطراف بشكل إلكتروني برسالة نصية على الجوال المسجل في أبشر، دون الحاجة إلى الإجراءات الورقية، ودون الحاجة إلى حضور أطراف القضية للمحكمة لاستلام صورة الصك.

وبيّنت الوزارة أن خاصية الاعتراض على الأحكام متاحة لأطراف النزاع من خلال البوابة، ويجري استلامها ورفعها لمحاكم الاستئناف بشكل إلكتروني أيضاً.

"السعودية" تؤكد أن الموقوفين تم إيقافهم لارتكابهم أعمالاً مخالفة للنظام والقانون في ردّ على بيانات دول أوروبية

المصدر: جريدة سبق الخميس 17 رجب 1441هـ - 12 مارس 2020م

<https://sabq.org/QSCqj2>

أكدت المملكة العربية السعودية خلال ممارستها حق الرد على ما جاء في بيانات دول الاتحاد الأوروبي والدنمارك وفنلندا وفرنسا والسويد وأيسلندا والنرويج استمرار جهودها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومواصلة تعاونها مع مختلف المؤسسات الأممية المعنية بحقوق الإنسان.

وجاء بيان السعودية خلال مناقشة البند الرابع من بنود مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والأربعين المنعقدة في جنيف، الذي ألقاه السكرتير الأول ونائب رئيس قسم حقوق الإنسان في بعثة السعودية الدائمة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف الأستاذ/ عبدالله بن مسعود القحطاني.

وأوضح بيان السعودية أن إيقاف من تم إيقافهم ليس له علاقة بممارستهم حقوقهم، أو لكونهم ناشطين حقوقيين، بل لارتكابهم أعمالاً مخالفة للنظام العام والقانون. كما أن السعودية ضمنت لهم التمتع الكامل بحقوقهم كموقوفين، وهم حالياً يخضعون لإجراءات قضائية، تضمن لهم محاكمة عادلة.

وفيما يخص قضية مقتل المواطن/ جمال خاشقجي - رحمه الله - أكدت السعودية في بيانها أنها قد اتخذت الإجراءات المطلوبة كافة لضمان محاكمة عادلة وشفافة للمتورطين في هذه الجريمة البشعة، وبما يكفل لجميع الأطراف حقوقها القانونية. وقد كانت جلسات المحاكمة بحضور ممثلين من سفارات الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن، إضافة إلى تركيا ومنظمات حقوق الإنسان في السعودية. كما اتخذت السعودية إجراءات صارمة، تضمن عدم حصول مثل هذه الجريمة المروعة.

كما شدّد البيان على رفض السعودية القاطع لأي محاولات لاستغلال قضية المواطن جمال خاشقجي، وقال: وندعو إلى التعامل مع القضايا الحقوقية في السعودية بشكل حيادي وموضوعي، وعدم الانسياق حول مصادر لا أساس لها.

أولوية تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 17 رجب 1441 هـ - 12 مارس 2020م

http://www.aleqt.com/2020/03/12/article_1778466.html

ساروج كومار جيها

عندما بدأت العمل مديرا إقليميا لدائرة المشرق، أذهلتني الفجوة الكبيرة بين واقع المرأة القوية والذكية التي أتعامل معها في البنك ومع النظراء والشركاء من جهة، وواقع البيانات المتعلقة بالفرص الاقتصادية للمرأة في المنطقة من الجهة الأخرى. في العراق والأردن، يشارك أقل من 15 في المائة من النساء في القوى العاملة، بينما لا تتخطى هذه النسبة في لبنان الربع. وترتفع معدلات البطالة بين النساء، ولا سيما الشابات منهن. كما أن واحدة فقط من كل خمس نساء يرغبن في العمل تحصل على عمل فعلا. فضلا عن ذلك، لا تتولى المرأة قيادة أكثر من 5 في المائة من الشركات في المشرق. ومع ذلك، تضطلع النساء، في لبنان والعراق، بدور ناشط في الحراك والتعبئة وإبداء الرأي. ويأتي تعيين ثلث مجلس الوزراء اللبناني الجديد من النساء ليسجل رقما قياسيا ليس فقط في لبنان، بل في العالم العربي.

لذا، وعلى أثر انتقالي إلى المنطقة، بدأت أتحدث إلى شركائنا في الحكومة والعاملين في المجال التنموي وغيرهم من أصحاب المصلحة، حتى أفهم أفضل طريقة يمكن للبنك الدولي من خلالها أن يساعد دول المنطقة على سد هذه الثغرات. فأشرك مزيد من النساء في قوة العمل من شأنه أن يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، ونحن على علم بهذا الأمر. كما تشير التقديرات إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تخسر نحو 575 مليار دولار من الدخل الإقليمي بسبب المستويات الحالية من التمييز القائم على النوع الاجتماعي في القوانين والأعراف والممارسات الاجتماعية التي تقيد حقوق المرأة والفرص المتاحة لها (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 1620). ومن خلال سد الفجوة في معدلات المشاركة العمالية بنسبة 25 في المائة، قد يتمكن العراق والأردن ولبنان من زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 10 في المائة (منظمة العمل الدولية 2018).

أرى أن وضع النساء والفتيات هو في صلب عملنا وهو مفتاح النجاح في هذا المجال. فإذا أردنا المساهمة في الحوار على الصعيدين القطري والإقليمي، نحتاج إلى أن نكون على اطلاع دائم بالقيود المرتبطة بالسياق المحلي وعناصر النجاح، ومن ثم ندعم جمع البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي والمرتبطة بقضايا الجندر. وتوخيا لتوفير أفضل الحلول، لا بد أن نحدد جميع مشاريعنا الثغرات الجندرية ذات الصلة وأن تبني الأنشطة المعنية بها من أجل سد تلك الثغرات. إشراك المرأة في العمل:

من الناحية العملية يتعين علينا أن نركز على رفع القيود الرسمية مثل القيود القانونية؛ والقيود العملية مثل رعاية الأطفال والنقل الآمن؛ والقيود غير الرسمية، مثل القواعد الاجتماعية المقيدة والسلوك التمييزي. فلا يتعلق الأمر بإجبار النساء على الذهاب إلى العمل؛ بل التأكد من أنهن يجدن فرص عمل جيدة في بيئة عمل خالية من التمييز والمضايقة. وفي مكتب المشرق في البنك الدولي، نحن ملتزمون باستحداث مستقبل أفضل للنساء والرجال؛ فمشاريعنا تحدد الثغرات الجندرية، وتدفع نحو المساواة بين الجنسين.

على سبيل المثال، يدعم مشروع النمو الشامل وإيجاد فرص العمل في الأردن تعديل القوانين التي تؤثر في قدرة المرأة على اختيار أنواع العمل التي تقوم بها وساعات عملها، كما يعالج مسألة التحرش في النقل العام ومكان العمل. في لبنان، من المتوقع أن يتجاوز مشروع دعم الابتكار في مشاريع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم أهدافه الجندرية بحلول نهاية المشروع. نحو نصف الشركات التي تتلقى تمويلا لأسهم رأسمالها ضمن المشروع هي ملك لنساء ونحو 32 في المائة من وظائف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (بدوام كامل أو جزئي) على مدى العام الماضي كانت تعود إلى النساء - أي نسبة أعلى بكثير من النسبة المرجعية التي تبلغ 20 في المائة من منظومة الشركات الناشئة عموما. جاء تصميم مشروع إعادة بناء وتحسين خدمات الكهرباء في العراق ليتصدى لمشكلات محددة في مجال الطاقة تواجه صاحبات الأعمال التجارية. فهو يقترح استهدافهن بالمعلومات المتعلقة بحقوقهن ومسؤولياتهن وخيارات دفع الفواتير الخاصة بهن.

لتمكين المرأة من المشاركة في القوى العاملة، لا بد من العمل في مختلف القطاعات ومع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. فمن الضروري العمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص، وهو المحرك الرئيس لاستحداث فرص العمل. وفي سياق دعم حكومات العراق والأردن ولبنان في جهودها لزيادة الفرص الاقتصادية للمرأة وتحقيق أهداف محددة لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، قام البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع كندا والنرويج بإطلاق برنامج تمكين المرأة في المشرق قبل عام تقريبا. من خلال التعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية، يقدم هذا البرنامج الذي يمتد إلى خمسة أعوام المساعدة التقنية لدعم الجهود التي تقودها الحكومات والأولويات القطرية والأنشطة الإقليمية الاستراتيجية التي تعزز البيئة التمكينية للمشاركة الاقتصادية للمرأة، ويزيد حظوظ حصول المرأة على الفرص الاقتصادية.



ضوابط نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 17 رجب 1441هـ - 12 مارس 2020م
<https://www.alwatan.com.sa/article/1039517>

عبلة مرشد

يُعد تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أهم السياسات الاقتصادية الداعمة لتحسين المستوى المعيشي والاجتماعي لشريحة كبيرة من الطبقة الوسطى في المجتمع، لكونها المعنية بتلك السياسات بهدف تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة للعاملين منها، والتي يعكس حجمها ونسبتها في المجتمع مدى نجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنفذة، ويُعد ارتفاع نسبتها من أحد أهم المؤشرات الإيجابية والمقاييس الصحية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. ومما لا شك فيه أن الاهتمام بتطوير تلك السياسات التنموية الوطنية الموجهة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يتطلب مراجعة ما توفره الإحصاءات الوطنية، عن حجم العاملين في تلك المنشآت من المواطنين بصفة خاصة، ونوع النشاطات الاقتصادية التي يزاولونها، باعتبار أن التنمية الاجتماعية معنية بشكل أساسي بالمواطن وبمستوى ونوع مشاركته الاقتصادية، ليس لأن تنميته تعكس إيجابا على الوطن بمختلف مقدراته البشرية والمادية فحسب، وإنما كذلك لأن نجاح تلك السياسات هي مسؤولية مؤسسية وطنية في المقام الأول، وهي معنية بتحقيق تنمية مستدامة شاملة لجميع مقدراتنا الوطنية.

تشير آخر الإحصاءات المتاحة عن مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة (2018) إلى انخفاض كبير في نسبة مساهمة المواطن في تلك المنشآت، والتي يصل فيها حجم المشغلين إلى 8.597.433 ملايين مشغل، وذلك يشمل جميع المنشآت، متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، والتي لا تتعدى نسبة مشاركة المواطن في مجملها %19.81، وبينما تتضاءل مساهمة السعودي في المنشآت متناهية الصغر (1 - 5 مشغلين) إلى 8 %، فإنها ترتفع إلى 16 % للمنشآت الصغيرة (6 - 49 مشغلا) وتزيد إلى 20 % في المنشآت المتوسطة (50 - 249 مشغلا)، لتصل إلى نسبة 25 % في المنشآت الكبيرة (250 - 500 مشغل فأكثر).

وبالإشارة إلى عدد من السياسات والمبادرات التي تطلقها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، نحو دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تضمنت مؤخرا رعاية إمارة عسير لاتفاقية تمويل المنشآت الصغيرة بقيمة مليار ريال تشمل 250 مشروعا، يخدم تجربة السائح في المنطقة، فإن الأمل معفود أن تكون هناك مراجعة لما يتوفر عن تلك المنشآت من بيانات للمنطقة، بما يشمل جميع تفاصيلها الكمية والنوعية وما يتعلق بها من خصائص، بهدف توجيه التمويل نحو النهوض بها لتحسين أدائها، والتمكين من تكامل أدوارها في خدمة السياحة في المنطقة، في إطار يحتوي جميع البيانات الإحصائية حول ذلك النشاط الاقتصادي المهم بالنسبة للمنطقة، والتي تعد إحدى أهم مناطق الجذب السياحي في المملكة،

وبما يسهم في تنويع واستقطاب الاستثمارات الموجهة للتنمية السياحية فيها، والرفع من مستوى جودتها وزيادة نسبة المشتغلين فيها من المواطنين فعليا وليس وهمياً.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من المبادرة فإن ذلك يتطلب الاستناد إلى كافة المرتكزات الأساسية الداعمة لنجاح تلك المنشآت بما يكفل استدامتها، وذلك يتضمن ما تتطلبه من أليات، وما تحتاجه من تمويل وتوجيه وتدريب ومتابعة لمستوى الإنجاز، ورصد لمدى الالتزام بمعايير التنفيذ المطلوبة، والتي يفترض أنها تحقق في نتائجها تنمية سياحية مستدامة للمنطقة، وبما ينعكس على تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية شاملة، يصب مردودها الإيجابي في صالح التنمية الوطنية وتطلعاتها المستهدفة، وفي تنويع مصادر الدخل المحلي، وتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي المتكامل، بالاستثمار في مواردنا السياحية والبشرية، والمساهمة في الحفاظ على البيئة وصيانتها من الهدر وغيره.

وعليه فإن توافر البيانات الكمية والمسح الإحصائي لمختلف مواردنا بما تحويه من تفاصيل، يعد الأساس الأول المطلوب توافره لتوجيه سياساتنا في القطاعات التنموية المختلفة نحو معالجة تحدياتنا، وعليها يعتمد بناء السياسات ونجاح تنفيذها، بما يخدم رؤيتنا وأهدافنا التنموية وتطلعاتنا المستقبلية، وإلا فإن تهميش تلك البيانات بتفاصيلها، وعدم الاستناد إليها كقاعدة علمية تنطلق منها الخطط التنموية، بما تتضمنه من مبادرات وبرامج عمل، وعدم الأخذ بها كمؤشرات لتوجيه السياسات وتصحيح مسارها، فإنه يعتبر مضيعة للمال والجهد والزمن المطلوب لتحقيق المنجزات المأمولة.

<https://www.alwatan.com.sa/article/1039517> -كتاب/ضوابط-نجاح-المنشآت-الصغيرة-و-المتوسطة



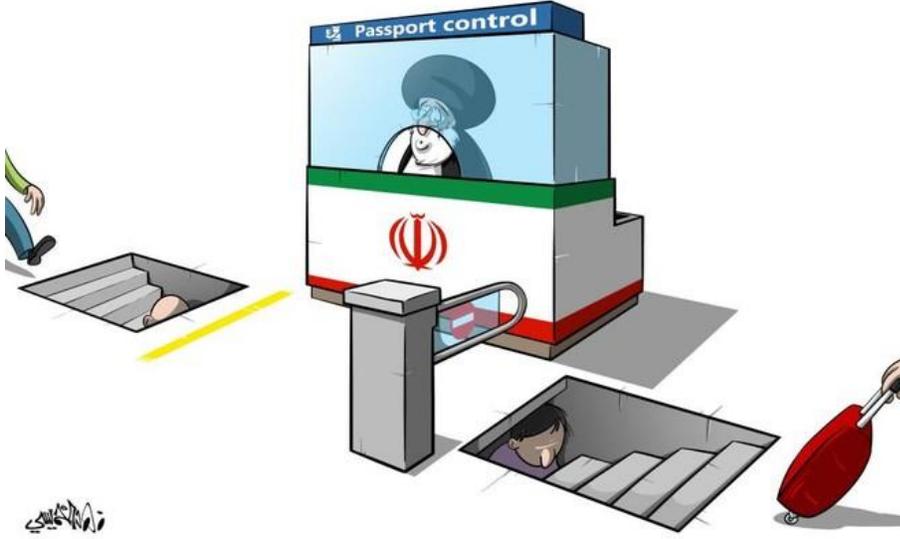
كاريكاتير



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 17 رجب 1441هـ -
12 مارس 2020م

[http://www.alriyadh.com/
1809987](http://www.alriyadh.com/1809987)



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس 17 رجب 1441هـ -
12 مارس 2019م

http://www.aleqt.com/2020/03/12/article_1778441.html